

دور المراجع الخارجي في تفعيل إدارة المخاطر في ظل
حوكمة الرقابة الداخلية لتحسين جودة التقارير المالية
"دراسة تطبيقية على قطاع البترول"

إعداد

الباحث / أحمد عبده أحمد الجزائر
عضو الجهاز المركزي للمحاسبات

إشراف

د/ زكريا محمد نوفل
عضو هيئة التدريس المتفرغ
بقسم المحاسبة بالكلية

أ.د/ ثناء محمد طعيمة
أستاذ المحاسبة
ورئيس قسم المحاسبة الأسبق بالكلية

٢٠٢٠م

٣٢٧

دور المراجع الخارجي في تفعيل إدارة المخاطر في ظل حوكمة الرقابة
الداخلية لتحسين جودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية على قطاع البترول"

إعداد

الباحث / أحمد عبده أحمد الجزار

د/ زكريا محمد نوفل

أ.د/ ثناء محمد طعيمة

عضو هيئة التدريس المتفرغ

أستاذ المحاسبة

بقسم المحاسبة بالكلية

ورئيس قسم المحاسبة الأسبق بالكلية

المستخلص

"هدفت الدراسة إلى توضيح آلية يمكن للمراجع الخارجي الاعتماد عليها لتفعيل إدارة المخاطر بالشركات العاملة بقطاع البترول المصري أثناء قيامه بالمراجعة السنوية للتقارير والقوائم المالية، من خلال تناول أهمية المقومات الشخصية للمراجع والتي تتمثل في التأهيل العلمي والعملية، الكفاءة المهنية، الاستقلالية، تخصص المراجع ومعرفة بالأنشطة المتنوعة والدراية الكاملة بأهم المستجدات التنظيمية والقانونية والاقتصادية الداخلية والخارجية التي تخص صناعة البترول، كما تناولت الدراسة أهمية المقومات التنظيمية بالمنشأة محل المراجعة والتي تتمثل في مدى قوة تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والتي من شأنها ضبط مخاطر الأعمال التي تواجهها الشركات عن طريق وضع نظام رقابة داخلي قوى وفعال لضبط المخاطر والتحكم فيها، واكتشافها قبل وقوعها، ومن أجل تحقيق هدف البحث قام الباحث بإجراء دراسة التطبيقية عن طريق قائمة استقصاء على مجموعة من شركات البترول الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات. وتوصلت الدراسة إلى أن دور المراجع الخارجي في عملية إدارة المخاطر ما هو إلا دور تقييمي، تحكيمي، إرشادي وليس تنفيذي حيث تقع مسؤولية الإدارة الفعلية للمخاطر على عاتق إدارة المنشأة، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أهمية تأهيل المراجع علمياً ومهنياً وضرورة بإمامة بطبيعة النشاط كما يجب أن يطور المراجع الخارجي من أسلوب مراجعته باعتماده على منهج المراجعة على أساس المخاطر، بالتوازي مع ضرورة تقبل العاملين بالمنشأة ثقافة إدارة المخاطر على جميع المستويات الإدارية والتنفيذية، في ظل حوكمة نظام الرقابة الداخلي لضبط مخاطر الأعمال وتحسين جودة التقارير المالية.

مقدمة:

البتترول من أهم القطاعات الاقتصادية في عالمنا المعاصر حيث تتعرض تلك الصناعة باستمرار لكافة المخاطر بأنواعها المختلفة مثل المخاطر البيئية، المخاطر المالية، المخاطر التشغيلية، المخاطر الطبيعية، المخاطر الكيميائية، والمخاطر الآلية في جميع مراحلها (الاستكشاف والحفر، الإنتاج، النقل، التكرير ... إلخ) ، لذا يجب أن يكون لصناعة البترول إجراءات صارمة في إدارة المخاطر بأنواعها المختلفة.

وتعتبر المخاطر التي تواجهها المنشآت بكافة أنواعها في حاجة إلي إدارة واعية قادرة علي مواجهتها حتي لا تؤثر سلبياً علي تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، وعلي بقائها واستمرارها في مزاولة النشاط ونموها مستقبلاً ويتطلب هذا الأمر بدوره مراجعاً مؤهلاً وقادراً علي تقييم أداء الإدارة لمواجهة هذه المخاطر وتقديم النصح والمشورة لها لتحسين إدارتها لتلك المخاطر.

الدراسات السابقة:

١- دراسة : سفير محمد وآخرون، ٢٠١٩م :^(١)

تناولت هذه الدراسة التركيز على موضوع في غاية الأهمية بالنسبة للشركات وهو إدارة المخاطر وكيفية التصدي للأزمات بكافة أنواعها التي تواجهها الشركات لاسيما المالية منها، وقد توصلت الدراسة إلي أن ازدياد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات كان نتيجة إلى افتقاد الثقة في الاسواق المالية وعدم الثقة في التقارير المالية، فالارتقاء بالاتصال المالي للشركة سواء داخليا أو خارجيا يجب أن يبني على الثقة ليتمكن الاعتماد على هذه المعلومات، حيث كشفت الدراسات أن عدم تطبيق مبادئ الحوكمة بالشكل اللازم قد يزيد من حدة المخاطر والازمات، لاسيما إذا كان هناك فجوة توقعات، نتيجة لممارسات الإبذاع المحاسبي.

(١) سفير محمد وآخرون، إرساء مبادئ حوكمة الشركات وأهميتها في إدارة المخاطر ومواجهة الأزمات، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المركز الجامعي أحمد زيانه غليزان، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد ١، ٢٠١٩م.

٢- دراسة: محمد إبراهيم محمد حسين، ٢٠١٩م: (١)

هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة من خلال تخفيض فرص التحريف في القوائم المالية، سواء الناتج عن التلاعب بالمستحقات الاختيارية أو الناتج عن الغش في القوائم المالية، وقد تمت الدراسة من خلال تحليل قطاع زمني يغطي السنوات من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧ لعدد ٤١ شركة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية جوهرية بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة، سواء بتخفيض القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، أو فرص الغش في القوائم المالية، وأشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة عكسية جوهرية بين التخصص الصناعي للمراجعين والقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية مجلس الإدارة والقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، وذلك -بصفة عامة- بالشركات التي تعتمد على مراجع خارجي متخصص في الصناعة.

٣- دراسة: محمود حسن مصطفى مصطفى، ٢٠١٩م: (٢)

تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في قياس وتحليل مدى تأثير جلسات العصف الذهني على دراسة المراجع لمخاطر الغش بوجه عام، وأيضاً مدى تأثيرها على استجابة المراجع لتلك المخاطر على وجه الخصوص وذلك بالتطبيق على البيئة المصرية من منظور تجريبي، لما لذلك من دور هام وفعال في زيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة.

(١) محمد إبراهيم محمد حسين ، تأثير التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة: دليل تطبيقي من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢، المجلد ٢٣، ٢٠١٩م.

(٢) محمود حسن مصطفى مصطفى ، منهج مقترح لتأثير جلسات العصف الذهني على تدعيم استجابة المراجع لمخاطر الغش "دراسة تجريبية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس العدد ٢، المجلد ٢٣، ٢٠١٩م.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري لجلسات العصف الذهني على كل من مستوى الشك المهني المطلوب لأداء عملية المراجعة، ودراسة وتحليل مثلث الغش والعوامل المرتبطة به، وتحديد وتقييم مخاطر الغش وإعداد الاستجابات الملائمة لنتائج تقييم مخاطر الغش، الأمر الذي يؤدي بدوره تدعيم قدرة المراجع على اكتشاف الغش.

٤- دراسة: (Sultan Ali Al Sorihi, (2018):⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين عوامل استقلالية المراجع وتقييم مخاطر الغش في التقارير المالية، وتم استخدام منهج القياس الكمي لتقييم مخاطر الغش والعوامل المتعلقة بالاستقلالية وشارك في هذه الدراسة ٢٥٤ مراجع. وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقات الاجتماعية وتعيين وتغيير المراجع لها علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بتقييم مخاطر الغش والتحريف الجوهري في حين أظهرت النتائج أنه لا يوجد للعلاقات الاقتصادية وأتعب المراجع علاقة ارتباط بتقييم مخاطر الغش والتحريف الجوهري.

٥- دراسة: (Isam Mahmoud Othman,etal., (2018):⁽²⁾

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير مخاطر المواد المشعة التي لا يمكن التحكم فيها والمنبعثة مع المواد الطبيعية في صناعة المنتجات والمخلفات البترولية، وتوصلت الدراسة إلى أنه من الضروري والهام إنشاء مؤشرات ومعايير للحماية والوقاية من الإشعاعات المصاحبة لعمليات استخراج وتكرير زيت البترول الخام، كما توصى الدراسة بأنه يجب على العاملين الاستعانة بوسائل الأمان الكافية والملائمة لتجنب تعرضهم لمخاطر الاحتراق نتيجة الغازات المشعة.

- (1) Sultan Ali Al Sorihi, The Relationship Between Auditor's Independence And Financial Reporting Fraud Risk Assessment In The Yemeni Context, **Journal Of Social Studies**, Faculty Of Administrative Sciences, University Of Sciences And Technology, Yemen , Vo. 24, Issue. 1, March, 2018.
- (2) Isam Mahmoud Othman , etal., Radiological Risk Assessment In A Type Of Complex Petroleum Refinery In Egypt, **Arab Journal Of Nuclear Sciences And Applications**, Vol.51, Issue.4, 2018.

٦- دراسة: (2018) Alaba O. Clement⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى فحص وتقييم مخاطر توزيع المنتجات البترولية وكيفية تفعيل إدارة مخاطر تسويق المنتجات البترولية، وتوصلت الدراسة إلى ان مخاطر التخريب كانت عالية عندما يتم نقل المنتجات عن طريق الأنابيب، بينما معدلات الحوادث مرتفع باستخدام الطرق السريعة. واقترحت الدراسة إلى وجوب التعاون بين الحكومة والشركات البترولية لاستخدام السمك الحديدية.

تحليل الدراسات السابقة:

يخلص الباحث إلى أن الفجوة البحثية بين هذه الدراسات والدراسة موضوع البحث، تتمثل في عدم الاهتمام بالدراسة موضوع البحث والتي تتناول دور المراجع الخارجي في تفعيل إدارة مخاطر الأعمال بقطاع البترول من خلال حوكمة الرقابة الداخلية لتحسين جودة التقارير المالية اهتماماً كافياً بالبيئة المصرية، بدرجة مناظرة للاهتمام الذي حظيت به من قبل الباحثين بالخارج، ويؤكد ذلك ندرة الدراسات السابقة التي أجريت بالبيئة المصرية في هذا الشأن، وعدم تعرض الدراسات السابقة بشكل واضح للمسئوليات الملقاة علي عاتق المراجعين الخارجيين تجاه مراجعة إجراءات إدارة المخاطر ، والدور الذي يمكن أن يلعبه المراجعون الداخليون في مساعدة المراجعين الخارجيين علي الوفاء بهذه المسئوليات، حيث لم تضع أي من الدراسات السابقة إطاراً أو برنامج يساعد المراجع الخارجي في مراجعة إدارة المخاطر وطرق تفعيلها.

(1) Alaba O. Clement, Risk Analysis In Distribution Of Petroleum Production In Southwest, Nigeria, *Journal Of Fundamental And Applied Sciences* ,Vol.10, Issue.2, 2018.

مشكلة البحث:

مع تزايد الاهتمام بمصطلح حوكمة الشركات وتطور عمليات إدارة المخاطر وتنوعها وكيفية استجابة إدارة المنشأة لها، فإن اقتصار المراجعة الخارجية علي وظائفها التقليدية لم يعد مناسباً لهذه التطورات مما يتطلب تطوير أداء المراجع الخارجي، وفي ضوء هذه المستجدات يمكن صياغة مشكلة البحث في سؤال جوهرى هو:

"ما هو دور المراجع الخارجي في تفعيل إدارة المخاطر في ظل حوكمة الرقابة الداخلية لتحسين جودة التقارير المالية"، ويتفرع من السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- (١) هل يمكن استخدام آليات حوكمة الشركات في ضبط المخاطر التي تواجهها المنشأة؟.
- (٢) هل يساعد تقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلي المطبق بالمنشأة باستخدام مدخل المراجعة علي أساس المخاطر في ضبط المخاطر التي تواجهها المنشأة؟.
- (٣) هل يؤثر مستوي التأهيل (العلمي - العملي) للمراجع الخارجي علي درجة تقييمه للمخاطر بالمنشأة محل المراجعة؟ وما مدي إسهامه في تقليل حجم المخاطر في ظل حوكمة الرقابة الداخلية بالمنشأة؟.
- (٤) إلي أي مدي يؤثر مستوي تقييم المخاطر من قبل المراجع الخارجي علي جودة التقارير المالية؟.

فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث تتمثل فروض البحث فيما يلي:

- (١) توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مستوي فهم وإدراك المراجع الخارجي لحجم ونوعية المخاطر التي تواجهها المنشأة محل المراجعة وبين درجة تأهيله (العلمي - العملي).
- (٢) توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الجيد لحوكمة الرقابة الداخلية وبين ضبط مخاطر المنشأة محل المراجعة.

٣) توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين فهم وتقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلي المطبق بالمنشأة محل المراجعة وبين فعالية إدارة المخاطر في المنشأة.

٤) توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر بالمنشأة محل المراجعة وبين تحسين جودة التقارير المالية.

➤ هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في إبراز دور المراجع الخارجي في تفعيل إدارة المخاطر في ظل حوكمة الرقابة الداخلية وذلك لتحسين جودة التقارير المالية، ويمكن تحقيق الهدف الرئيسي من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١) بيان ماهية مدخل إدارة المخاطر ومتطلبات تطبيقه وتصنيف المخاطر التي تواجه المنشآت.

٢) إبراز دور المراجع الخارجي في تقييم المخاطر باستخدام مدخل المراجعة علي أساس المخاطر.

٣) توضيح تأثير آليات حوكمة الشركات علي ضبط المخاطر.

٤) بيان أثر تصميم وتشغيل هيكل رقابة داخلي فعال علي جودة التقارير المالية.

➤ أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث في الآتي:

❖ الأهمية العلمية:

١) حداثة موضوع البحث، بالإضافة إلي ندرة الأبحاث والدراسات العلمية والعملية، وتناوله لإحدى المشاكل الهامة التي تواجه المنشآت في الوقت الراهن وهي كيفية ضبط المخاطر في ظل حوكمة الرقابة الداخلية للشركات لتحسين جودة التقارير المالية.

❖ الأهمية العملية:

تطوير دور المراجعين الخارجيين في تفعيل إدارة المخاطر بالشكل الذي يواكب التطورات العالمية في مجال المراجعة في ظل حوكمة الرقابة الداخلية لتحسين جودة التقارير المالية.

➤ منهج البحث:

يعتمد هذا البحث علي الجمع بين المنهجين التاليين:

✳ المنهج الاستقرائي: عن طريق دراسة وتقييم الدراسات التي تناولها الأدب المحاسبي في مجال تطوير دور المراجع الخارجي في تفعيل مفهوم إدارة المخاطر في ظل تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات وبيان أثر ذلك علي جودة التقارير المالية.

✳ المنهج الاستنباطي: عن طريق استنباط علاقة بين دور المراجع الخارجي في تفعيل إدارة المخاطر وتحسين جودة التقارير المالية وذلك في ظل حوكمة الرقابة الداخلية عن طريق اختبار فروض الدراسة.

➤ حدود البحث:

يمكن تلخيص حدود البحث في الآتي:

- لن يتم التطرق إلى الحوكمة ولجان المراجعة كأحدى آلياتها في ضبط وتفعيل مخاطر أعمال شركات قطاع البترول إلا في الحدود التي تخدم هدف البحث.
- لن يتم التطرق إلى دور المراجع الداخلي في ضبط وتفعيل مخاطر أعمال شركات قطاع البترول إلا في الحدود التي تخدم هدف البحث.
- لن يتم التطرق إلى دراسة معايير المراجعة الخارجية إلا في الحدود التي تخدم هدف البحث.
- سوف يقتصر الباحث على إجراء الدراسة التطبيقية على شركات قطاع البترول المصري الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.

➤ خطة البحث:

قام الباحث بتقسيم البحث في ضوء فروضه وهدفه إلي :-

المحور الأول: حوكمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

المحور الثاني: المراجع الخارجي وتفعيل إدارة المخاطر.

المحور الثالث: أثر تفعيل دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية.

المحور الرابع: الدراسة التطبيقية.

المحور الخامس: النتائج والتوصيات.

المحور الأول: حوكمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

تحقيق إدارة مخاطر فعالة من أهم دوافع تطبيق حوكمة الشركات، ولا يحدث ذلك إلا في وجود بيئة رقابية داخلية متكاملة الأركان تعمل علي حماية المنشأة من كافة العوامل والمؤثرات التي تساهم في إحداث مخاطر بها، ومن هنا يظهر التوافق بين تطبيق آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية وتحسين بيئة الرقابة الداخلية، وسوف يقوم الباحث بمناقشة مدى التكامل بين آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية ممثلة في آلية المراجعة الخارجية فقط لتوضيح أثرها على ضبط مخاطر الأعمال وتحسين كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلي على النحو التالي^(١):

أ- آلية المراجعة الخارجية وأثرها علي المراجعة الداخلية في ضبط المخاطر:

المراجعة الخارجية تمثل حجر الزاوية لحوكمة الشركات الجيدة إذ أنها تساعد علي تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين عمليات المنشأة وغرس الثقة بين أصحاب المصالح، ومن أجل الحصول علي تفهم لوظيفة المراجعة الداخلية فإن المراجعة الخارجية تقوم بتقييم الآتي^(٢):

✳ **الوضع التنظيمي:** أي موقع أنشطة المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للمنشأة وتأثيرها علي موضوعيتها حيث يقوم المراجع الخارجي بدراسة أي قيود تفرضها الإدارة علي أعمال المراجعة الداخلية لضمان استقلاليتها وبناء عليه يجب علي المراجع الداخلي أن يتمتع بالحرية الكاملة في الاتصال بالمراجع الخارجي.

(1) Gehan A. Mousa , Abd-El-Mohsen M. Desoky, The Association Between Internal Governance Mechanisms And Corporate Value: Evidence From Bahrain, **Journal Of Asian Academy Of Management, Accounting And Finance**, Vol.8, 2012, PP70-75.

(٢) يراجع في ذلك:

- Dessalegn Getie Mihret , Bigh Grant, The Role Of Internal Auditing In Corporate Governance: A Foucauldian Analysis, **Journal Of Accounting ,Auditing And Accountability**, Vol. 30, Issue.3, 2017, PP 8-11.

• مصطفى محمد سعيد سعيد، إطار مقترح لضبط مخاطر المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات * دراسة ميدانية "، رسالة ماجستير -غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤، ص ١٤٠-

✘ نطاق العمل: وذلك من حيث طبيعة ومدى المهام المكلفة بها المراجعة الداخلية ويكون المراجع الخارجي أيضاً بحاجة لدراسة ما إذا كانت الإدارة تستجيب لتوصيات المراجعة الداخلية وكيفية توثيق ذلك.

✘ الكفاءة الفنية: ما إذا كانت أعمال المراجعة الداخلية يقوم بها أشخاص تلقوا تدريباً تقنياً مناسباً ولديهم الكفاءة للعمل كمراجعين داخليين ويمكن للمراجع الخارجي علي سبيل المثال فحص سياسات التعيين وتدريب الموظفين القائمين بأعمال المراجعة الداخلية وخبرتهم ومؤهلاتهم المهنية.

✘ العناية المهنية الواجبة: ما إذا كان التخطيط والإشراف والفحص والتوثيق لأعمال المراجعة الداخلية يتم بصورة مناسبة ويجب دراسة مدى وجود أدلة للمراجعة وبرامج للعمل وأوراق العمل.

ب- آلية المراجعة الخارجية ودورها في زيادة مستوى الإفصاح عن إدارة المخاطر:

توفر المراجعة الخارجية الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات لرفع مستوى الإفصاح والشفافية عن المخاطر، وتوفير قيمة مضافة للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية، مما تعمل علي تخفيض مخاطر المعلومات لدي متخذي القرار ممثلاً في أصحاب المصلحة في المنشأة، وتساعد المراجعة الخارجية في حماية حقوق المساهمين، والمعاملة المتكافئة عند الحصول على المعلومات، حيث تعد المراجعة الخارجية مطلباً ضرورياً للمساهمين على وجه الخصوص، كما تعد بمثابة دليل للمساهمين والأطراف الخارجية بأن الإدارة مارست المسؤولية الموكلة إليها بطريقة سليمة ومن ثم فإن المراجعة تهدف إلى التحقق بشكل موضوعي من قيام الإدارة بالمهام الممنوحة لها نيابة عن مساهمي المنشأة.^(١)

ج- آلية المراجعة الخارجية وأثرها على دور مجلس الإدارة تجاه إدارة المخاطر:

إن فاعلية مجلس الإدارة في أداء مهامه الرقابية تؤدي إلي إحكام الرقابة والسيطرة علي سلوك الإدارة بصفة عامة وعملية التقرير المالي بصفة خاصة، مما يؤدي إلي تقليل مخاطر الرقابة وتقليل مخاطر المراجعة وزيادة جودة المراجعة، مما ينعكس أثره على جودة التقارير المالية

(١) سامي حسن علي محمد، تأثير كل من خصائص الشركات فعالية الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي المستقبلي للمعلومات "دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢٠، المجلد ٢٠، ٢٠١٦ ص ٧٣-٧٤.

وفى هذا الصدد أشارت العديد من الدراسات إلى أن تأثير مجلس الإدارة الذى يتميز بخصائص كالاتقلال والخبرة يطلب مراجعة ذات جودة عالية ويتطلب الأمر من المراجع زيادة جهوده لأداء عملية المراجعة بالجودة المطلوبة ويظل دور المراجع تقييمي وإرشادي وليس تنفيذي.⁽¹⁾

د- آلية المراجعة الخارجية وأثرها على لجنة المراجعة تجاه إدارة المخاطر:

في إطار العلاقات التكاملية بين المراجعة الخارجية وآليات حوكمة الشركات الأخرى، فإن آلية لجنة المراجعة من العناصر الرئيسية في التنظيم الإداري والمهني لتطبيق قواعد الحوكمة، وهي حلقة الوصل والرباط الرئيسي الذي يجمع بين باقي عناصر الآليات الحوكمة في المنشأة، وتعتبر العلاقة بين المراجع الخارجي ولجنة المراجعة علاقة متبادلة ودائمة للحفاظ علي جودة المعلومات بالتقارير والقوائم المالية والإفصاح بها، والبحث عن أية انحرافات أو تلاعب من جانب الإدارة، لذلك من الضرورة وجود اتصال مستمر فعال بينهم حتي يستطيع كل منهما تحقيق أهدافه، بما يحقق أهداف الحوكمة وعمليات إدارة المخاطر بالمنشأة وانعكاس ذلك علي جودة التقارير والقوائم المالية.⁽²⁾

المصدر الثاني المراجع الخارجي وتشغيل إدارة المخاطر

حدد المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين الأدوار المنوط بها المراجع الخارجي لتقييم وتقديم الاستشارات لعملاء المراجعة بخصوص تفعيل مفهوم إدارة المخاطر، ويمكن بيان الدور الذي يقوم به المراجع الخارجي في تفعيل إدارة المخاطر من خلال المراحل الثلاث التالية⁽³⁾:

أ) دور المراجع الخارجي في تقييم إدارة المخاطر:

تمنع معايير المراجعة المراجع من تحمل أي مسؤوليات عن إدارة المخاطر ومدى كفايتها، وتقع مسؤولية إدارة المخاطر علي عاتق إدارة المنشأة، إلا أن أحد أدوار المراجع الخارجي في عملية

(1) G20/OECD Principals Of Corporate Governance, OECD,2015,PP45.

(2) عادل ممدوح غريب، تحليل مدى ادراك المراجعين لفاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات "دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد 4، المجلد 27، 2013، ص 25-26.

(3) نهى عاطف عبد الطليم أبو العز، تقييم الدور المهني للمراجع عند أداء خدمات التأكيد الأخرى بهدف تدنيّة المخاطر وإضفاء الثقة في ضوء متطلبات معيار المراجعة المصري رقم 3000، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد 2، 2017، ص 72.

إدارة المخاطر هو الدور التقييمي للنظم والإجراءات الرقابية، ويتمثل دور المراجع الخارجي الخاص بتقييم إجراءات عملية إدارة المخاطر في المنشأة مايلي^(١):-

١- تقييم مدى التزام المنشأة بتطبيق مبادئ الحوكمة، حيث طالبت معايير المراجعة المصرية، معيار رقم (٢٦٠) "الاتصال مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بموضوعات المراجعة"، بضرورة دراسة وتحليل هيكل الحوكمة من خلال تحديد وتقييم واجبات وأدوار الأشخاص المسؤولة عن الرقابة وعمليات الحوكمة.

٢- قيام المراجع بدراسة وتقييم نظام الرقابة باستخدام منهج المراجعة على أساس المخاطر لاختبار مدى قوته وفاعليته في التصدي لمخاطر أعمال المنشأة وفقاً للمعيار رقم (٣١٥) بعنوان "تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام"، من أجل تحديد نطاق وطبيعة وتوقيت أدلة الإثبات، وتقديم توصيات بتبني إجراءات رقابية جديدة تواكب التغير في المخاطر الموجودة ببيئة النشاط بدلاً من الجمود لفترات طويلة فيسهل اختراقه.

٣- دراسة وتقييم جودة المراجعة الداخلية طبقاً للمعيار رقم (٦١٠) "دراسة عمل المراجعة الداخلية"، من خلال فحص دورها في مجال تقييم وتحليل المخاطر، فاعلية تقاريرها ودوريتها الخاصة بالمخاطر، رد فعل الإدارة تجاه تقاريرها من خلال متابعة نتائج التقارير، مدى وجود إدارة مراجعة داخلية تتمتع بالاستقلالية، وبمثل العناية المهنية، والكفاءة، والموضوعية ولديها ثقافة إدارة المخاطر، كفاءة تخطيط برامج عمل المراجعة الداخلية في مراجعة نظم إدارة المخاطر.

(١) يراجع في ذلك إلى:

- أسماء محمد عبد الرحمن القباني، أثر تحليل العوامل المؤثرة على المنشأة والقياس المرجعي للأداء في تقييم المراجع لمخاطر المنشأة "دراسة ميدانية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد ٢، المجلد ٣٩، ٢٠١٧، ص ١١٦-١١٧.

- Sara A. Lundqvist, Anders Vilhelmsson, Enterprise Risk Management And Default Risk: Evidence From The Banking Industry, **Journal Of Risk And Insurance**, Issue.1, Vol.85,2018, PP129-135.

٤- تقييم أهم سياسات المنشأة المتعلقة بإدارة المخاطر والتي تتضمن مدى كفاية وملاءمة وجود إجراءات كاشفة للمخاطر مبكرة، إجراءات لمواجهة المخاطر الطارئة حال حدوثها، إجراءات لتحويل المخاطر، وتوزيع المخاطر، وإجراءات لتصحيح المخاطر المكتشفة.

ب) دور المراجع الخارجي في الحكم على جودة إجراءات إدارة المخاطر:

يتمثل دور المراجع الخاص بالحكم على فاعلية إجراءات إدارة المخاطر في توفير تأكيد مستقل وموضوعي عن فاعلية إجراءات عمليات إدارة المخاطر من ناحية التصميم والعمل، وأيضاً كفاية الاستجابات التي استخدمتها الإدارة للتعامل مع المخاطر بتخفيضها الي أدنى مستوى ممكن من المستويات المقبولة للمخاطر، والتحقق من مدى ملاءمة أنظمة بيئة الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر وهيكل الحوكمة والمتطلبات الإدارية الحديثة الأخرى في تخفيض هذه المخاطر، والحكم على جودة الإجراءات المتبعة في إعداد التقارير المالية الفعلية والتقديرية، والمبادئ المحاسبية المطبقة بصورة عامة مع التركيز علي أيه تغيرات حدثت في السياسات والمبادئ المحاسبية، أو أيه انحرافات عن معايير المحاسبة والمراجعة المصرية، والتأكد من الالتزام بمتطلبات الإفصاح بشكل سليم وصحيح وفي الوقت المناسب عن كل ما تواجهه المنشأة من مخاطر بشكل كاف في الإيضاحات المتممة عن طبيعة هذه المخاطر وكيفية التعامل معها ومدى تأثيرها علي الأداء المالي والاقتصادي لها وعن فاعلية إدارة المخاطر بالمنشأة من أجل توفير تأكيد مناسب بأن التقارير والقوائم المالية خالية من التحريفات الهامة ومن التحيز وأنها تقدم المعلومات المناسبة للمستخدمين.^(١)

(١) محمد قاسم شيرزا، الهادي آدم محمد إبراهيم، تقييم درجة المخاطر وأثرها على تقرير المراجع الخارجي" دراسة تطبيقية على ديوان المراجع وعينة من مكاتب المراجعة الخارجية في السودان"، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، العدد ٥٢، المجلد ١٣، ٢٠١٩، ص ٢٥٣-٢٥٦.

ج) دور المراجع الخارجي في الإرشاد والتوجيه لتفعيل إجراءات إدارة المخاطر:

تتمثل توصيات المراجع الخارجي الخاصة بتفعيل إدارة المخاطر فيما يلي⁽¹⁾:

١- توجيه إدارة المنشأة إلى أن تفعيل مفهوم إدارة المخاطر يتطلب بعض المقومات، والتي تعد بمثابة عناصر أساسية، وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي:

✘ مقومات بشرية: إدارة المخاطر بكفاءة وفعالية تتطلب ضرورة الاستعانة بجميع الخبرات والكفاءات المتاحة واللازمة لإدارتها، أي يلزم إذا كان ذلك ممكناً إنشاء إدارة أو قسم لإدارة مخاطر الأعمال، ومن الضروري إلمام فريق إدارة مخاطر الأعمال بمفاهيم المخاطر الأساسية.

✘ مقومات ثقافية: عملية إدارة المخاطر قد تعتبر ثقافة جديدة، لذلك فإن نجاحها يتطلب توفير بيئة ثقافية معينة وهي تغيير الثقافة السائدة بالمنشأة التي ثقافة قبول المخاطر وضرورة مراعاتها عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية علي جميع المستويات داخل المنشأة.

✘ مقومات مادية: تحتاج عملية إدارة مخاطر الأعمال إلي توافر مجموعة من العناصر المادية مثل توافر الموارد المادية (المالية وغير المالية)، وإجراء التأمين اللازم عن طريق شركات التأمين.

✘ مقومات معلوماتية: حتي تحقق عملية إدارة المخاطر هدفها يلزم توافر نظام متطور ومتكامل للمعلومات المطلوبة، بما يمكن من تزويد الإدارة العليا بالتعريفات التي تميز بين كلاً من الفرص والتهديدات التي قد تسفر عنها المخاطر.

✘ مقومات اتصالية: يتطلب وجود خطوط اتصال فعالة بين المسؤولين عن إدارة المخاطر وبين جميع المستويات الإدارية الأخرى في المنشأة، ويمكن القول بأن وجود

(1) يراجع في ذلك:

- Andrea Cardoni, etal., Continuous Auditing And Data Mining For Strategic Risk Control And Anticorruption: Creating Fair Value In The Digital Age, **Journal Of Business Strategy And Environment**, 2020, PP3-11.
- Michael De Martins, Keith Houghton, The Business Risk Audit Approach And Audit Production Efficiency, **Journal Of Accounting And Finance And Business Studies**, Issue. 4, Vol.55, 2019,PP741-744.

• عبيد محمد عطيفي، نموذج مقترح لتطوير لجان المراجعة لتفعيل مدخل المراجعة على أسس المخاطر "دراسة ميدانية على قطاع البترول"، رسالة دكتوراه - غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤، ص ٦٣-٧٢.

نظام جيد للاتصالات يساعد كثيراً في تحقيق التكامل بين أقسام وإدارات المنشأة المختلفة.

✘ وجود نظام كفاء وفعال للرقابة الداخلية: لاشك في أن وجود نظام كفاء وفعال للرقابة الداخلية له دور هام في إدارة المخاطر داخل أي منشأة، وقد أكدت العديد من الدراسات والإصدارات علي ضرورة وأهمية وجود هذا النظام.

٢- أن يكون لدي المنشأة إطاراً مرجعياً لعملية إدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمول مثل الإطار الصادر عن لجنة COSO للتعرف على كيفية تفعيل دور الإدارة الشاملة للمخاطر، ويتكون الإطار من ثمانية عناصر تستهدف تحقيق أربعة تصنيفات من الأهداف، ويجب وضع جميع المخاطر في الإطار لتحديد خطوات عملية إدارة المخاطر ويجب أن يتسم بالمرونة ليتناسب مع كافة الظروف التي تمر بها المنشأة وكذلك أن يكون قويا لمعالجة كافة المخاطر، ويجب أن يشمل الإطار الفاعل لإدارة المخاطر الآتي:

✘ تحديد واضح لسياسات إدارة المخاطر وأساليب قياسها ومتابعتها والسيطرة عليها .
✘ وجود نظام معلومات إدارية فاعل، يضمن تدفق المعلومات من المستويات التشغيلية لأعلي المستويات الإدارية المناسبة.

✘ يجب ان يخضع إطار إدارة المخاطر للمراجعة المستمرة.
✘ عملية تقييم المخاطر يجب ان تشمل كافة المستويات الإدارية والتشغيلية لتحديد أي هذه المستويات تحتوي علي مخاطر جوهرية، لتمكين الإدارة من تحديد واتخاذ كافة الإجراءات المناسبة.

٣- توجيه جهود المنشآت في قطاع البترول بتبني تطبيق مدخل المراجعة علي أساس المخاطر من خلال تطبيق المراحل التالية:

✘ وضع السياسة: يتطلب من منشآت البترول وضع سياسة واضحة لتطبيق مدخل المراجعة علي أساس المخاطر حيث يتم اعتماد هذه السياسة من مجلس إدارة المنشأة، ويجب أن تتضمن اختيار أسلوب أو منهجية لتقدير المخاطر في الأقسام والإدارات التي تخضع لذلك، وأن تتضمن السياسة آليه معتمدة تمكن من تخفيض المخاطر إلى الحدود المقبولة.

✘ تطبيق المراجعة علي أساس المخاطر: بمجرد اعتماد مدخل المراجعة علي أساس المخاطر يتم وضعها موضع التطبيق العملي من خلال قيام منشآت البترول بإعداد

خطة للتطبيق ويجب أن تتضمن هذه الخطة الترتيبات الخاصة بتحديد منظومة المخاطر ومصادر المخاطر وكذا تحديد مستوى المخاطرة التي يتعرض لها كل إدارة أو قسم منخفضة، متوسطة، مرتفعة.

✘ **تقرير المراجعة "المتابعة":** يتم تسجيل النتائج في نموذج مصمم لتمكين المسؤولين في منشآت البترول من متابعة النتائج وتصحيح أي انحراف، وأن المدخل قد حقق الهدف من وجوده وذلك عندما يكون هناك خطة عمل قابلة للمتابعة يتم تطويرها دورياً وتقديم نتائج تطبيقها في الوقت المناسب.

✘ **النواحي التنظيمية:** من أجل تطبيق خطة خاصة بمدخل المراجعة علي أساس المخاطر فيجب ان يكون هناك تهيئة تنظيمية مناسبة تتم من خلال إيجاد فريق عمل يقوم بتوضيح التغيرات في الأفكار الإدارية والتي تستهدف إدارة القوي العاملة وإعادة صقل مهارات الأفراد وإحاطتهم بكل ما يتعلق بمتطلبات إدارة المخاطر، ويلزم كذلك توافر مراجعين علي درجة عالية من المهارة، وأن تقدم إليهم برامج تدريبية بصورة مستمرة، ويصفة عامة يمكن القول أن كل أعضاء فريق العمل بمنشآت البترول يكون لديهم ثقافة إدارة المخاطر.

المحور الثالث: أثر تفعيل دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر علي جودة التقارير المالية

١- العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

في ضوء ما تم عرضه من تعريفات لمفهوم جودة التقارير المالية، يوجد عدة عوامل أساسية تؤثر في تحديد مفهوم جودة التقارير المالية، هذه العوامل تتمثل فيما يلي:

- (أ) معايير المحاسبة وتفسيراتها.
- (ب) العوامل النظامية.
- (ج) دوافع الإدارة.
- (د) جودة المراجعة.
- (هـ) حوكمة الشركات.
- (و) حملة الأسهم.
- (ز) عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- (ح) فعالية إدارة المخاطر.

(أ) معايير المحاسبة وتفسيراتها:

تبدأ محددات جودة التقارير المالية في دولة معينة من معايير المحاسبة التي تطبقها تلك الدولة، فالمعايير تحدد قواعد القياس والإثبات والعرض والإفصاح للعمليات والأحداث المالية المؤثرة في أداء المنشأة ومركزها المالي وتدققاتها النقدية، ولا يمكن لأي باحث أن يسلم بداية بأن هناك مجموعة متكاملة من معايير المحاسبة تفوق غيرها من مجموعات المعايير الأخرى، فالأمر مرهون بالظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة، كما لا يمكن القول بأن مجموعة معينة من معايير المحاسبة، كالمعايير الأمريكية، لا تتيح الاختيار للإدارة عند التطبيق لأن عدم تجانس الأنشطة الاقتصادية للمنشآت داخل نفس الدولة يتطلب بعض المرونة في إعداد معايير المحاسبة.⁽¹⁾

(ب) العوامل النظامية:

يتوقف التطبيق الفعلي لمعايير المحاسبة الدولية علي العوامل النظامية السائدة في الدولة المطبقة لهذه المعايير، فمجموعة المعايير واحدة، وتطبيقها بشكل موحد بين دولتين مختلفتين، في حالة تماثل دوافع مطبقي المعايير بين الدولتين، قد ينتج عنه تماثل في جودة التقارير المالية المنتجة في الدولتين، إلا أن العوامل النظامية التي تحكم النشاط الاقتصادي في كل دولة تؤدي إلي اختلاف التطبيق من دولة لأخرى، وينتج عن هذه الاختلافات تباين في جودة التقارير المالية لكل دولة، فالعوامل النظامية السائدة في الدولة تحدد إلي حد بعيد مسؤوليات معدي التقارير المالية ومسئوليات المراجعين تجاه الأطراف المستفيدة من هذه التقارير، وبالتالي تشكل دوافع كلاً منهما بالنسبة للتقارير المالية.⁽²⁾

(ج) دوافع الإدارة:

إن معظم الدراسات اعتبرت أن العوامل النظامية في دولة معينة هي التي تشكل دوافع معدي التقارير المالية والمراجعين من خلال ما تفرضه تلك العوامل من مسؤوليات علي كلاً من

(1) سليمان محمد مصطفى، سامح محمد أمين النجار، أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الأسواق الناشئة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد، ٤، المجلد ٢٢، ٢٠١٨، ص ١١٨٥-١١٨٦.

(2) Jurij Renkas, et al., Quality Of Financial Reporting: Approaches To Measuring, International Journal Of Accounting And Economics Studies, Vol.1, Issue.4, 2016, PP1-5.

الإدارة والمراجع ومع هذا، فإنه علي الرغم من أن المتغيرات النظامية تشكل دوافع الإدارة والمراجعين، إلا أن دوافع الإدارة علي الأقل ليست متماثلة.^(١)

د) جودة المراجعة:

عملية المراجعة تعتبر عنصراً هاماً في هيكل التقارير المالية لأنها تفحص المعلومات الواردة في التقارير المالية، وبالتالي زيادة موثوقية المعلومات ولعل من أهم عوامل جودة المراجعة، هي كفاءة المراجع واستقلاليته، حيث أن كفاءة المراجع تتمحور في قدرته علي اكتشاف مخاطر التحريف الجوهرى والتلاعب في التقارير المالية المنشورة، ولذلك يجب أن يكون المراجع مستقل لكي يكسب ويحافظ علي ثقة المستثمرين عن طريق التمسك الصارم بمعايير الجودة العالية لقواعد السلوك المهني، والتي تؤكد لهؤلاء المستثمرين أن المراجع مستقل ويؤدي عمله بنزاهة وموضوعية، فمستخدمي المعلومات المالية عادة ما يتوقعون من المراجعين الخارجيين اكتشاف الغش والمخالفات، ولكن المراجعين لا يمكنهم توفير تأكيدات تامة علي سلامة التقارير، وإنما توفير تأكيدات معقولة بأن المعلومات المالية خالية من أية أخطاء مادية، وتخفيض خطورة أن تكون مضللة وغير صحيحة.^(٢)

هـ) حوكمة الشركات:

يشير مفهوم حوكمة الشركات إلي مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المنشأة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمنشأة، وذلك من أجل تحقيق رقابة فعالة علي أداء المنشأة وبالتالي نجاحها، وتتناول الحوكمة الأسلوب الذي يتبعه مجلس الإدارة والإدارة العليا للمنشأة لتوجيه ومباشرة شئونها وأنشطتها اليومية.^(٣)

(١) أحمد عبد العزيز أحمد حسن، تطوير دور مراجع الحسابات في تقييم تقارير الإدارة عن كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير-غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٧-٢٩.

(2) Rasha Mahboub , Main Determinants Of Financial Reporting Quality In The Lebanese Banking Sector , *European Research Studies Journal* , Vol.20, Issue.4B , 2017, PP17-19.

(٣) عدى صفاء الدين فاضل، فيحاء عبد الخالق محمود، قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة علي جودة القوائم المالية، مجلة دراسات إدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد ٧، العدد ٤، مايو ٢٠١٥، ص ٢١-٢٦.

(و) حملة الأسهم: حيث تشمل كل من: (١)

١- تركيبية حملة الأسهم:

وجد أن أقل ممارسات إدارة الأرباح هي في المنشآت التي لديها أعلى نسبة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، حيث توجد علاقة موجبة بين نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وجودة الأرباح، في المحصلة هناك علاقة بين تركيبية حملة الأسهم وجودة الأرباح وإن اختلف الباحثون في اتجاه تلك العلاقة.

٢- سيطرة حملة الأسهم:

توجد في بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي (كالصين) حيث يكون للدولة سيطرة علي نسبة من أسهم المنشآت ووجد أنه عندما تنخفض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف فإن جودة الأرباح تتخفض في هذه المنشآت.

(ز) عدد أعضاء مجلس الإدارة:

يتأثر مفهوم جودة الأرباح بعدد أعضاء مجلس الإدارة ، حيث أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين مخاطر الغش والتحرير الجوهري في التقارير المالية، مما يدل علي أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بزيادة احتمال إدارة الأرباح وبالتالي تتخفض جودة الأرباح. (٢)

(ح) نوع الملكية:

بالمقارنة بين المنشآت ذات الملكية العامة والأخرى ذات الملكية الخاصة وجد أن المنشآت ذات الملكية العامة كانت أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية من المنشآت الخاصة، وكذلك فإن ممارسة إدارة الأرباح لديها عبر استخدام المستحقات الاختيارية كانت أقل، وبالتالي فإن جودة

(١) محمد مجدى جازية، العلاقة بين تطور معايير المحاسبة وجودة التقارير المالية في البنوك

"دراسة نظرية وتطبيقية"، رسالة دكتوراه- غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا،

٢٠١٤، ص ٨٥-٩٠.

(٢) فايقة جابر حسن الفولى، أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الأرباح كقياس لجودة التقارير المالية

"دراسة تطبيقية"، المؤتمر الدولي الثاني إدارة المنظمات الصناعية والخدمات" الممارسات الحالية

والتوجهات المستقبلية" الفرقة ١ : ٣ سبتمبر ٢٠١٨، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي.

الأرباح في تلك المنشآت كانت أفضل منها في المنشآت الخاصة وذلك رغبة من مدراء المنشآت العامة في تجنب خطر التقاضي وتكاليف الوكالة.^(١)

ط) فاعلية إدارة المخاطر: تعتبر فاعلية إدارة المخاطر من العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية وتزداد تلك الجودة في حالة تأكيد المراجع الخارجي على أن إدارة المنشأة قامت باتخاذ كافة الإجراءات الرقابية الملائمة وفي التوقيت المناسب للتقليل من التأثيرات السلبية للمخاطر على أهداف المنشأة ونشاطها الرئيسي.^(٢)

ويرى الباحث إلى ما سبق أن فعالية تطبيق إدارة المخاطر هي إحدى مؤشرات جودة التقارير المالية.

المحور الرابع: الدراسة التطبيقية

الأساليب الإحصائية المستخدمة

١- مقاييس الاعتمادية والصلاحية : لاختبار صلاحية نتائج أسئلة قائمة الاستقصاء ومدى ملاءمتها لأهداف البحث.

٢- تحليل الارتباط (Correlation) حيث أن تحليل الارتباط يقوم باستبعاد أثر التحيز الشخصي في إجابات المستقصي منهم ومن هنا يمكن الاعتماد على نتائج تقدير معامل الارتباط بدرجة ثقة مرتفعة.

٣- اختبارات الفروض : Tests Of Hypothesis.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة

أولاً- نتائج تحليل الارتباط (Correlation)

اختبار صحة الفرض الأول:

(١) السيد محمود الحناوي، أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية " دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١، ٢٠١٩، ص ٨٠-٨١.

(٢) نورا مصطفى عبد السلام أبو العلا، جمال خطاب، أثر فعالية إدارة المخاطر على ربح السهم لتشيط سوق المال، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، ٢٠١٥، ص ٤١٤.

أ- تحليل الارتباط:

العبارات التي تختبر صحة الفرض الأول والذي ينص على "توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مستوي فهم وإدراك المراجع الخارجي لحجم ونوعية المخاطر التي تواجهها المنشأة محل المراجعة وبين درجة تأهيله (العلمي- العملي)"

الجدول رقم (١) يوضح علاقة الارتباط بين مستوي فهم وإدراك المراجع الخارجي لحجم ونوعية المخاطر التي تواجهها المنشأة محل المراجعة وبين درجة تأهيله (العلمي- العملي).

رقم العبارة	نص العبارة	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية (P-value)	الدلالة
١	توافر الاستقلالية، الخبرة المهنية، الكفاءة العلمية لدى المراجع يساعده في تقييم عمليات إدارة المخاطر.	**٠,٩٧٤	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوى
٢	يتضمن تأهيل المراجع كيفية مراجعة إجراءات نظم إدارة المخاطر وتقييم تأثيراتها السلبية وتقديم الوسائل المقترحة لتفعيلها.	**٠,٩٢٢	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوى
٣	إلمام المراجع بالمعايير والإرشادات والقوانين الخاصة بطبيعة عمله وعمل المنشأة فيما يخص مراجعة نظم إدارة المخاطر دليل على مستوى تأهيله العلمي والعملي.	**٠,٩٠٦	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوى
٤	استخدام المراجع الخارجي لإسلوب" المراجعة على أساس المخاطر" عند تقييم نظم وإجراءات الرقابة الداخلية	**٠,٨٣٩	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوى

رقم العبارة	نص العبارة	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية (P-value)	الدلالة
	وعمليات إدارة المخاطر دليل على خبرته المهنية وتنوع مداركه العلمية.			
٥	يساعد التخصص القطاعي للمراجع على زيادة كفاءته في تقييم عمليات إدارة المخاطر.	**٠,٨٣٩	٠,٠٠١	ارتباط طردي قوى
٦	تزيد جلسات العصف الذهني بين المراجع والمسؤولين عن الحوكمة من قدرته على فهم وتقييم عمليات إدارة المخاطر من خلال اكتساب المعرفة والخبرة بطبيعة عمليات المنشأة.	**٠,٩٦٨	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوى
٧	تتوقف سلامة إدارة المخاطر ونجاح المراجع الخارجي في تقييمها وتقديم وسائل تقويمها على مدى قراءاته المتعددة وخبراته المهنية المختلفة من مكان لآخر.	**٠,٨٩١	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوى

* تعني أن معامل ارتباط بيرسون عند مستوى معنوية ٠,٠١ (باحتمال تحقق ٩٩%) .
 ** تعني أن معامل ارتباط بيرسون عند مستوى معنوية ٠,٠٥ (باحتمال تحقق ٩٥%) .

بناء على ذلك يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- أظهرت النتائج وجود علاقة قوية ومعنوية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠,٩٧٤) ، كما أن مستوى المعنوية يشير إلى أن هذه العلاقة عالية المعنوية ولا ترجع إلى الصدفة حيث تراوحت قيمه بين (٠,٩٧٤) ، (٠,٨٣٩) ، أعلاها العبارة الأولى وأقلها العبارتين الرابعة والخامسة.

٢- النتيجة السابقة تعني وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين مستوي فهم وإدراك المراجع الخارجي لحجم ونوعية المخاطر التي تواجهها المنشأة محل المراجعة وبين درجة تأهيله (العلمي- العملي)، وهذه النتيجة تعطي إمكانية قبول الفرض الأول.

وبناء على ما سبق يمكن قبول صحة الفرض الأول القائل "توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مستوي فهم وإدراك المراجع الخارجي لحجم ونوعية المخاطر التي تواجهها المنشأة محل المراجعة وبين درجة تأهيله (العلمي- العملي)".

اختبار صحة الفرض الثاني:

أ- تحليل الارتباط:

العبارات التي تختبر صحة الفرض الثاني والذي ينص على " توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الجيد لحوكمة الرقابة الداخلية وبين ضبط مخاطر المنشأة محل المراجعة. الجدول رقم (٢) يوضح علاقة الارتباط بين التطبيق الجيد لحوكمة الرقابة الداخلية وبين ضبط مخاطر المنشأة محل المراجعة.

رقم العبارة	نص العبارة	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية (P-value)	الدلالة
١	تتأثر عمليات إدارة المخاطر إيجابياً في حالة حوكمة الرقابة الداخلية.	**٠,٧٨١	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوي
٢	يساعد التكامل بين الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة في تفعيل نظم وإجراءات ضبط عمليات إدارة المخاطر.	**٠,٨٩٠	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوي
٣	يقسم المراجع الخارجي استراتيجيات وسياسات المنشأة فيما يتعلق بالتعامل مع	**٠,٩٠٩	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوي

رقم العبارة	نص العبارة	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية (P-value)	الدلالة
	المخاطر، والتي تعكس مدى كفاية ومناسبة تلك الاستراتيجيات.			
٤	تساعد المراجعة الداخلية المراجع الخارجي بالتنسيق مع لجنة المراجعة في التعرف على المخاطر ذات الصلة بالمنشأة وتقييمها من خلال الاطلاع على تقاريرهم المختلفة.	*.٥١٧	٠,٠٠٠	ارتباط طردي متوسط
٥	تنخفض أساليب ممارسة إدارة الأرباح في حالة تطبيق نظام رقابة داخلي قوي وفعال يساعد على الاكتشاف المبكر للمخاطر وتصحيحها مع وجود مراجعة دورية لهذا النظام لتلافي أوجه الضعف والتصور به كلما وجدت.	*.٥٠٩	٠,٠٠١	ارتباط طردي متوسط
٦	استجابة إدارة المنشأة للتوصيات والإجراءات التصحيحية لأوجه الضعف والقصور التي توصل لها المراجع من خلال تقييمه وفحصه لإدارة المخاطر تزيد من فاعلية تطبيق إدارة المخاطر وبالتالي حوكمة نظام الرقابة الداخلي.	**٠,٨٨٦	٠,٠١٢	ارتباط طردي قوي
٧	تتوقف سلامة إدارة المخاطر ونجاح	**٠,٨٠١	٠,٠٠٠	ارتباط طردي

رقم العبارة	نص العبارة	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية (P-value)	الدلالة
	المراجع الخارجي في تقييمها وتقديم وسائل تقويمها على مدى قراءاته المتعددة وخبراته المهنية المختلفة من مكان لآخر.			قوى

* تعنى أن معامل ارتباط بيرسون عند مستوى معنوية ٠,٠١ (باحتمال تحقق ٩٩%)
 ** تعنى أن معامل ارتباط بيرسون عند مستوى معنوية ٠,٠٥ (باحتمال تحقق ٩٥%).

بناء على ذلك يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أظهرت النتائج وجود علاقة قوية ومعنوية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠,٩٠٩)، كما أن مستوى المعنوية يشير إلى أن هذه العلاقة عالية المعنوية ويوجد ارتباط طردي قوى ولا ترجع إلى الصدفة حيث تراوحت قيم معامل الارتباط بين (٠,٥٠٩)، (٠,٩٠٩) عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، ٠,٠٠٥ للعبارات كلها باستثناء العبارتين الرابعة، والخامسة حيث كانت العلاقة هي علاقة ارتباط طردي متوسط. بينما كانت أعلى العبارات ارتباطاً هي العبارة الثالثة.
- النتيجة السابقة تعني وجود "علاقة ذات تأثير معنوي بين التطبيق الجيد لحوكمة الرقابة الداخلية وبين ضبط مخاطر المنشأة محل المراجعة"، وهذه النتيجة تعطي إمكانية قبول الفرض الثاني.

وبناء على ما سبق يمكن قبول الفرض الثاني القائل "توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الجيد لحوكمة الرقابة الداخلية وبين ضبط مخاطر المنشأة محل المراجعة".

اختبار صحة الفرض الثالث:

أ- تحليل الارتباط:

العبارات التي تختبر صحة الفرض الثالث والذي ينص على "توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين فهم وتقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلي المطبق بالمنشأة محل المراجعة وبين فعالية إدارة المخاطر في المنشأة".

الجدول رقم (٣) يوضح علاقة الارتباط بين فهم وتقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلي المطبق بالمنشأة محل المراجعة وبين فعالية إدارة المخاطر في المنشأة.

رقم العبارة	نص العبارة	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية (P-value)	الدلالة
١	يساعد تقييم السياسات المحاسبية على التحقق من صحة التقديرات المحاسبية والحسابات ذات المخاطر العالية مثل المستحقات من الإيرادات، والالتزامات المحتملة..... إلخ.	**٠,٧٧١	٠,٠٠١	ارتباط طردي قوى
٢	يساعد التقييم المستمر لنظام الرقابة الداخلي في الإكتشاف المبكر لمواطن الضعف والقصور في الجوانب المحاسبية والإدارية وما يصاحبها من مخاطر مثل مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، مخاطر تغير سعر الفائدة..... إلخ.	**٠,٧٦٤	٠,٠٠١	ارتباط طردي قوى
٣	تحدد كفاءة نظام الرقابة الداخلي عندما توجد مجموعة من القواعد والإجراءات تكون لها القدرة على خفض مستوى المخاطر إلى المستوى المقبول.	**٠,٩٢١	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوى
٤	يفضل الاعتماد على مدخل " التقييم على أساس المخاطر " بشركات البترول عند تقييم نظم الرقابة الداخلي وإجراءات الوقاية والسلامة ضد مخاطر تحقيق	٠,٨٤٣	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوى

رقم العبارة	نص العبارة	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية (P-value)	الدلالة
	أهداف المنشأة.			
٥	يحدد المراجع نطاق الفحص اللازم في ضوء مدى كفاية أدلة الإثبات ونتيجة تقييم الإجراءات الرقابية ضد مخاطر الغش والتحريف الجوهري في المعاملات والأرصدة.	**٠,٩٠١	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوى
٦	يقوم المراجع بتقييم مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة من خلال اختبار مدى سلامة قيود اليومية وقيود التسويات التي تمت في نهاية العام وبيان أثارها على القوائم المالية.	**٠,٨٨١	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوى
٧	تفهم وفحص المراجع لطبيعة عمليات المنشأة، وطرق قيد حساباتها، واللوائح الداخلية، ونظامها الأساسي يساعده في تحديد العمليات والحسابات الأكثر تعرضاً للمخاطر.	**٠,٧٩٩	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوى

* تعنى أن معامل ارتباط بيرسون عند مستوى معنوية ٠,٠١ (باحتمال تحقق ٩٩%).
 ** تعنى أن معامل ارتباط بيرسون عند مستوى معنوية ٠,٠٥ (باحتمال تحقق ٩٥%).

بناء على ذلك يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أظهرت النتائج وجود علاقة قوية ومعنوية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠,٩٢١)، كما أن مستوى المعنوية يشير إلى أن هذه العلاقة عالية المعنوية ولا ترجع إلى الصدفة حيث تراوحت قيمه بين (٠,٩٢١)، (٠,٧٦٤) عند مستوى معنوية ٠,٠٥، أقلها العبارة الثانية وأعلىها العبارة الثالثة
- النتيجة السابقة تعنى وجود "علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين فهم وتقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلي المطبق بالمنشأة محل المراجعة وبين فعالية إدارة المخاطر في المنشأة"، وهذه النتيجة تعطى إمكانية قبول الفرض الثالث.

وبناء على ما سبق يمكن قبول صحة الفرض الثالث القائل "توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين فهم وتقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلي المطبق بالمنشأة محل المراجعة وبين فعالية إدارة المخاطر في المنشأة".

اختبار صحة الفرض الرابع: تحليل الارتباط:

العبارات التي تختبر صحة الفرض الرابع والذي ينص على " توجد علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر بالمنشأة محل المراجعة وبين تحسين جودة التقارير المالية".

الجدول رقم (٤) يوضح علاقة الارتباط بين تفعيل دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر بالمنشأة محل المراجعة وبين تحسين جودة التقارير المالية.

رقم العبارة	نص العبارة	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية (P-value)	الدلالة
١	تفعيل دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر يوفر عنصر الملاءمة بالمعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير المالية، متضمناً القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية، مما يزيد ويحسن من جودة التقارير المالية.	**٠,٨٨١	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوى
٢	تفعيل دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر يوفر عنصر الموثوقية بالمعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير المالية، متضمناً الائتمال والحياد والخلو من الأخطاء، مما يزيد ويحسن من جودة التقارير المالية.	**٠,٧٩٠	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوى
٣	تفعيل دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر يوفر عنصر الأهمية النسبية بالمعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير المالية، مما يزيد ويحسن من جودة التقارير المالية.	**٠,٩٢٩	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوى

رقم العبارة	نص العبارة	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية (P-value)	الدلالة
٤	يساعد تفعيل دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر على توافر عنصر الوقتية بالمعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير المالية وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية.	*٠,٨١٧	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوى
٥	يساعد تفعيل دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر على توافر عنصر القابلية للمقارنة بالمعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير المالية وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية.	**٠,٨٠٩	٠,٠٠١	ارتباط طردي قوى
٦	يساعد تفعيل دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر على توافر عنصر القابلية للفهم بالمعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير المالية وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية.	**٠,٧٨٦	٠,٠١٢	ارتباط طردي قوى
٧	يساعد تفعيل دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر على توافر عنصر القابلية للإثبات بالمعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير المالية وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية.	**٠,٨٠١	٠,٠٠١	ارتباط طردي قوى
٨	تتصف التقارير المالية بالجودة في حالة تحقق المراجع من صحة ودقة رقم الأرباح المنشور بالقوائم المالية.	**٠,٦١٧	٠,٠٠٠	ارتباط طردي متوسط
٩	تتصف التقارير المالية بالجودة عندما يتحقق المراجع الخارجي من صحة الإفصاح بشأنافية عن جميع المعلومات الخاصة بالمخاطر التي تعرضت لها المنشأة وبينان وتحديد أثرها على التقارير المالية.	**٠,٧٠٩	٠,٠٠١	ارتباط طردي قوى

رقم العبارة	نص العبارة	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية (P-value)	الدلالة
١٠	تزداد جودة التقارير المالية في حالة تحقق المراجع الخارجي من تطبيق مفهوم إدارة المخاطر بفعالية على مستوى إدارات المنشأة المختلفة.	**٠,٧٨٦	٠,٠١٢	ارتباط طردي قوى
١١	تزداد جودة التقارير المالية عند تأكد المراجع الخارجي من التزام المنشأة بالمعايير القانونية والمهنية والرقابية لإعداد التقارير المالية.	**٠,٩٠١	٠,٠٠٠	ارتباط طردي قوى

بناء على ذلك يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أظهرت النتائج وجود علاقة قوية ومعنوية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠,٩٢٩)، كما أن مستوى المعنوية يشير إلى أن هذه العلاقة عالية المعنوية ويوجد ارتباط طردي قوى عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥ لكل متغيرات المحور الرابع باستثناء العبارة رقم (٨) فقد كان ارتباطها طردي متوسط وعند مستوى معنوية ٠,٠١.
- النتيجة السابقة تعني وجود "علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر بالمنشأة محل المراجعة وبين تحسين جودة التقارير المالية"، وهذه النتيجة تعطي إمكانية قبول الفرض الرابع.

وبناء على ما سبق يمكن قبول صحة الفرض الرابع الذي ينص على وجود "علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر بالمنشأة محل المراجعة وبين تحسين جودة التقارير المالية".

المحور الخامس: النتائج والتوصيات:

أولاً:- النتائج

- المخاطر السلبية هي الأكثر خطراً والتي تؤثر على أنشطة شركات البترول أو قد توقعها، لذلك يجب تحديدها أو تحديد درجة إمكانية حدوثها ودرجة تأثيرها ومن ثم تحديد آلية التعامل المناسبة معها عند وقوعها.

- ٢- تتوقف قدرة المراجع الخارجي في تفعيل إدارة المخاطر على مدى حصوله على أدلة إثبات كافية عن الإجراءات والقواعد الرقابية الداخلية المنظمة لعمليات إدارة المخاطر بالمنشأة والموضوعة بمعرفة إدارة المنشأة.
- ٣- توجد علاقة طردية قوية بين مستوى فهم وإدراك المراجع الخارجي لحجم ونوعية المخاطر التي تواجهها المنشأة محل المراجعة وبين درجة تأهيله (العلمي - العملي)، أي كلما كان المستوى التأهيل أعلى كلما كانت قدرته على أداء مهمته أفضل.
- ٤- توجد علاقة طردية قوية بين التطبيق الجيد لحوكمة الرقابة الداخلية وبين ضبط مخاطر المنشأة محل المراجعة.
- ٥- توجد علاقة طردية قوية بين فهم وتقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلي المطبق بالمنشأة محل المراجعة وبين فعالية إدارة المخاطر في المنشأة.
- ٦- توجد علاقة طردية قوية بين تفعيل دور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر بالمنشأة محل المراجعة وبين تحسين جودة التقارير المالية.
- ثانياً:- التوصيات.**

- في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة بجانبها النظري والتطبيقي ، يوصى الباحث بمجموعة من التوصيات، تستهدف بصفة خاصة مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة بالبيئة المصرية، وتمثل هذه التوصيات فيما يلي:
- ١- ضرورة وجود إرشاد شامل للمراجعين حول كيفية تفعيل إدارة المخاطر في قطاع البترول من خلال حوكمة الرقابة الداخلية، وحتى يكون هذا الإرشاد مثمراً وملزماً يجب أن يسبقه إلزام معايير المراجعة المصرية الخاصة بمسؤولية المراجع في تفعيل إدارة المخاطر بالشركات.
- ٢- حث مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة بالبيئة المصرية على ضرورة دراسة وتفهم إدارة المخاطر في كافة مراحل عملية المراجعة (التخطيط، التنفيذ، التقرير)، فضلاً عن ضرورة الاهتمام بالبحوث التي تناولت المراجعة على أساس المخاطر في مجال المراجعة ووضعها موضع التنفيذ، وذلك من أجل زيادة كفاءة وفعالية المهنة بالبيئة المصرية.
- ٣- الاهتمام بتدريس مفهوم إدارة المخاطر، قواعده، مبادئه، ومتطلباته في كليات التجارة، بالإضافة إلى كيفية استخدامه في مجال المراجعة بصفه عامة، وفي مجال دراسة مخاطر الأعمال بصفة خاصة.
- ٤- من الضروري توجيه جهود الباحثين بالبيئة المصرية لدراسة سبل زيادة قدرة المراجع على تفعيل إدارة المخاطر في ظل حوكمة الرقابة الداخلية.

مراجع الدراسة:-

أولاً المراجع العربية :-

١. أحمد عبد العزيز أحمد حسن، تطوير دور مراجع الحسابات في تقييم تقارير الإدارة عن كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية " دراسة ميدانية "، رسالة ماجستير-غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٧-٢٩.
٢. أسماء محمد عبد الرحمن القباني، أثر تحليل العوامل المؤثرة على المنشأة والقياس المرجعي للأداء في تقييم المراجع لمخاطر المنشأة "دراسة ميدانية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد ٢، المجلد ٣٩، ٢٠١٧، ص ١١٦-١١٧.
٣. السيد محمود الحناوي، أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية " دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١، ٢٠١٩، ص ٨٠-٨١.
٤. سامي حسن على محمد، تأثير كل من خصائص الشركات فعالية الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي المستقبلي للمعلومات "دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢، المجلد ٢٠، ٢٠١٦، ص ٧٣-٧٤.
٥. سفير محمد وآخرون، إرساء مبادئ حوكمة الشركات وأهميتها في إدارة المخاطر ومواجهة الأزمات، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المركز الجامعي أحمد زيان غليزان، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد ١، ٢٠١٩م.
٦. سليمان محمد مصطفى، سامح محمد أمين النجار، أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الأسواق الناشئة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، المجلد ٢٢، ٢٠١٨، ص ١١٨٥-١١٨٦.
٧. عادل ممدوح غريب، تحليل مدى إدراك المراجعين لفاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات "دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد ٤، المجلد ٢٧، ٢٠١٣، ص ٢٥-٢٦.
٨. عيبر محمد عطيفي، نموذج مقترح لتطوير لجان المراجعة لتفعيل منطل المراجعة على أسس المخاطر " دراسة ميدانية على قطاع البترول "، رسالة دكتوراه-غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤.

٩. عدى صفاء الدين فاضل، فيحاء عبد الخالق محمود، قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية، مجلة دراسات إدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد ٧، العدد ١٤، مايو ٢٠١٥، ص ٢١-٢٦.
١٠. فايقة جابر حسن الفولي، اثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الأرباح كقياس لجودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية"، المؤتمر الدولي الثاني لإدارة المنظمات الصناعية والخدمات "الممارسات الحالية والتوجهات المستقبلية" الغردقة ١ : ٣ سبتمبر ٢٠١٨، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي.
١١. محمد إبراهيم محمد حسين ، تأثير التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة: دليل تطبيقي من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢، المجلد ٢٣، ٢٠١٩م.
١٢. محمد قاسم شيرزا، الهادي آدم محمد إبراهيم، تقويم درجة المخاطر وأثرها على تقرير المراجع الخارجي "دراسة تطبيقية على ديوان المراجع وعينة من مكاتب المراجعة الخارجية في السودان"، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، العدد ٥٢، المجلد ١٣، ٢٠١٩، ص ٢٥٣-٢٥٦.
١٣. محمد مجدى جازية، العلاقة بين تطور معايير المحاسبة وجودة التقارير المالية في البنوك "دراسة نظرية وتطبيقية"، رسالة دكتوراه - غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص ٨٥-٩٠.
١٤. محمود حسن مصطفى مصطفى ، منهج مقترح لتأثير جلسات العصف الذهني على تدعيم استجابة المراجع لمخاطر الغش "دراسة تجريبية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس العدد ٢، المجلد ٢٣، ٢٠١٩م.
١٥. مصطفى محمد سعيد سعيد، إطار مقترح لضبط مخاطر المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير - غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤.
١٦. نهى عاطف عبد الحليم أبو العز، تقييم الدور المهني للمراجع عند أداء خدمات التأكيد الأخرى بهدف تدنية المخاطر وإضفاء الثقة في ضوء متطلبات معيار المراجعة المصري رقم ٣٠٠٠، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد ٢، ص ٧٢، ٢٠١٧.
١٧. نورا مصطفى عبد السلام أبو العلا، جمال خطاب، أثر فعالية إدارة المخاطر على ربح السهم لتنشيط سوق المال، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، ٢٠١٥، ص ٤١٤.

ثانياً المراجع الأخرى :-

- 1) Alaba O. Clement, Risk Analysis In Distribution Of Petroleum Production In Southwest, Nigeria, **Journal Of Fundamental And Applied Sciences** ,Vol.10, Issue.2, 2018.
- 2) Andrea Cardoni, etal., Continuous Auditing And Data Mining For Strategic Risk Control And Anticorruption: Creating Fair Value In The Digital Age, **Journal Of Business Strategy And Environment**, 2020, PP3-11.
- 3) Dessaiegn GetieMihret , Bigh Grant, The Role Of Internal Auditing In Corporate Governance: A Foucauldian Analysis, **Journal Of Accounting ,Auditing And Accountability**, Vol. 30, Issue.3, 2017, PP 8-11.
- 4) **G20/OECD Principales Of Corporate Governance**, OECD,2015,PP45.
- 5) Gehan A. Mousa , Abd El-Mohsen M. Desoky, The Association Between Internal Governance Mechanisms And Corporate Value: Evidence From Bahrain, **Journal Of Asian Academy Of Management, Accounting And Finance**, Vol.8, 2012, PP70-75.
- 6) Isam Mahmoud Othman , etal., Radiological Risk Assessment In A Type Of Complex Petroleum Refinery In Egypt, **Arab Journal Of Nuclear Sciences And Applications**, Vol.51, Issue.4, 2018.
- 7) Jurij Renkas, etal., Quality Of Financial Reporting: Approaches To Measuring, **International Journal Of Accounting And Economics Studies**, Vol.1, Issue.4, 2016, PP1-5.
- 8) Michael De Martins, Keith Houghton, The Business Risk Audit Approach And Audit Production Efficiency, **Journal Of Accounting And Finance And Business Studies**, Issue. 4, Vol.55, 2019,PP741-744.
- 9) Rasha Mahboub , Main Determinants Of Financial Reporting Quality In The Lebanese Banking Sector , **European Research Studies Journal** , Vol.20, Issue.4B , 2017, PP17-19.
- 10) Sara A. Lundqvist, Anders Vilhelmsson, Enterprise Risk Management And Default Risk: Evidence From The Banking Industry, **Journal Of Risk And Insurance**, Issue.1, Vol.85,2018.
- 11) Sultan Ali Al Sorihi, The Relationship Between Auditor's Independence And Financial Reporting Fraud Risk Assessment In The Yemeni Context, **Journal Of Social Studies**, Faculty Of Administrative Sciences, University Of Sciences And Technology, Yemen , Vo. 24, Issue. 1, March, 2018.